

كشَفُ حَقِيقَةِ فِرْعَانَ الْحَزْبِ الْجَدِيدِ بِفِلَسْطِينِ

وقفاتٌ مع صوتية أسعد الزعترى

«ما بينَ الجهلِ والمجازفةِ والانحرافِ والتعصبِ الحزبيِّ

والنَّفْسِ والتأصيلِ الخارجيّ الحداثيّ»

بقلم
نزار بن هاشم القباس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله الناصح الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَأَقُولُ:

(١) إِنَّ صَمْتَ الْبَخَارِيِّ وَغَمْغَمَتَهُ - وهو قابعٌ في مدينة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - تجاه حربنا السوداء الشرعية على الخوارج ومواقفه تجاه حرب اليمن وانحرافه المنهجي يُترجمه ويكشف عن حقيقته أسعدُ وسعدُ الزعترَيَّان ورائدُ المهداوي في فلسطين، ودعاة عدن في اليمن.. وهذه الصوتية أنموذجٌ كاشفٌ.

(٢) فأسعدُ الزعترى لا يرى دولةً يُعامل معها بأحكام الشرع تجاه الولاية (وما كَلَّفَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنْ حَرْبِ الْخَوَارِجِ وَالْبَغَاةِ وَالْمُعْتَدِينَ وَمَا كَلَّفَ بِهِ رَعَايَاهُمْ مِنَ الْوُقُوفِ مَعَهُمْ وَتَأْيِيدِهِمْ فِي حُرُوبِهِمُ الشَّرْعِيَّةِ) لا يرى الزعترى الجهول تلك الأحكام والتوجيهات الشرعية إلا تجاه الدولة السعودية حصراً فَحَسَبَ!! وهذا هو عين الجهل والضلال وجزافٌ عظيمٌ لا يقوله إلا ضالٌّ مضلٌّ منحرفٌ أو جاهلٌ بالإسلام.

وهنا نسأل عدَّة أسئلةٍ للزعترى وأذنبه:

(٣) لِمَ يا زعترِي الجَهِلِ لَمْ تصرِّحْ بعقيدتك ومنهجك أو تصوُّرك
الفاقد هذا إلا هذه اللحظة والفترة؟! أكنتَ تتعامل بتقية الرافضة
والجنباء أم كنتَ خائفاً من كبار العلماء خاصة العلامة الربيع الذي هو
حربٌ على أمثالك وشاكلتك؟! أم أنك جهلتَ وضللتَ بعد علمٍ ومعرفةٍ
وركبتَ الهوى والضلال؟!!

(٤) أليس لرئيس دولة (فلسطين) محمود عباس بيعةٌ في عنقك
وتلزمك طاعته في المعروف؟! أم أنك على طريقة الخوارج حتى تجاه
سلطانك؟!!

(٥) هؤلاء الولاة والحكام والسلاطين في العالم الإسلامي أجمَع
-سوى مَنْ استثنيتَ (السعودية)- يا زعترِي الجَهِلِ والهوى هل هُم كفارٌ
أم ماذا هو حُكمهم عندك حسبَ تقعيدك الفاسد الخارجي؟! أجب حتى
تكشِفَ عن جهلك وضلالك..

(٦) لو فرَضنا أنَّ حاكماً كَفَرَ وارتدَّ عن الإسلام أو تسلَّطَ بكُفْرِهِ على
دولةٍ مسلمةٍ وكان المسلمون تحت حُكمِهِ ولا يُمكنهم تغييره، ثم قام عدوُّ
فاعتدى على دولته والمسلمين الذين يعيشون فيها سواءً كان هذا العدوُّ
كافراً معتدياً أثيماً أو من الخوارج والبغاة اعتدوا على المسلمين وأفسدوا

فيهم وفي أرضهم كل إفسادٍ فقام حاكم دولتهم بالوقوف في وجه هؤلاء المعتدين وأمر المسلمين بالوقوف معه لصدّ هذا العدوان الغاشم عليهم جميعاً والدفاع عن أنفسهم وأعراضهم وكل حقوقهم؛ أليس الواجب يا زعتري أن يُحارب المسلمون خَلْفَ حاكمهم هذا لحفظ أرواحهم وأعراضهم وحقوقهم؟! وقد صحَّ في السُّنة: «إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدَ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»^(١)، وفي رواية: «إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدَ هَذَا الدِّينَ بِأَقْوَامٍ لَا خَلَاقَ لَهُمْ»^(٢). أليس يا زعتري الجهل أن يَقِفَ المسلمون وراء ولاية أمرهم المسلمين -ولو كان عندهم تقصيرٌ أو خللٌ أو مخالفةٌ كأيِّ بشرٍ مِنَ البشر- أولى وأولى بل يَجِبُ، فكيف قَاءَ فَاؤُكَ بجهلٍ وضلالٍ وجزافٍ كهذا؟!

(٧) أَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَالْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». وفي الحديث الآخر: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة...»^(٣)؛

(١) أخرجه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١١١).

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للعلامة الألباني (٢٠٦/٤).

(٣) أخرجهما البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩، ١٨٥٥).

أليس الجهاد في سبيل الله من طاعتهم وعدم نزع يد الطاعة ومن
العمل بالمعروف لدفع فساد المفسدين والمعتدين؟!!

إنَّ السلفيين - قديماً وحديثاً - لا يفسِّرون ما أصَّلَتْه يا زعترِي في هذه
المسائل الواضحة و الخطيرة ولا يَحْكُمون عليك وعلى أمثالك إلا بأحد
هذه التفسيرات والأحكام:

* أنك على طريق الخوارج والحدادية الغلاة.

* أو أنك مُنْدَسٌّ في الصف السلفي وخادعتهم طيلة هذه المدة وتسرَّرتَ
بالسلفية ثم كشفت عن حقيقة منهجك الضال المنحرف الآن.

* أو أنك جاهلٌ جهلاً بسيطاً ومركباً وتصدَّرتَ وتعالمتَ وتصدَّيتَ
لشأنٍ ليس من شأنك فيلزمك السكوت والتعلم ولزوم دارك والتوبة
والاستغفار مما أحدثتَ وابتدعتَ، وهذا - أي جهلك - احتمالٌ ضعيفٌ
جداً وأنت درستَ في محافل أهل السُّنة وفي دولة التوحيد؛ فمثلك لا يجهل
مثل هذه المسائل لكنك تتجاهلها ولا تتبناها لسوء منهجك وانحرافك.

* أو أنك ضللتَ بعد هدىٍّ وعلمٍ ومعرفةٍ؛ نسأل الله العافية.

* أو أنك وُظِّفَتْ كعميلٍ مرتزقٍ مع البخاري وحزبه وتعمَل بتوجيهاته المنحرفة المخالفة للحق وأهله - كما ثَبَتَ عليك (ومَن معك) أنكم في غايةٍ من الحزبية البغيضة والائتمار بأوامر البخاري الفتَّان -.

(٨) ومما يؤكد انحراف أسعد الزعتري وضلاله ومخالفته للحق ولعلماء السنة الكبار: أن أهل السُّنة حين رَدُّوا على خوارج العصر وفندوا شبهاتهم الواهية التي لا تنطلي إلا على جاهلٍ أو موافقٍ لأهل البدع الخوارج وغيرهم - كما فَعَلَ الزعتري هاهنا-؛ رَدُّوا عليهم تكفيرهم للحكام المسلمين الذين يتبنَّون الديمقراطية في بعض دولهم وبيَّنوا لهم أن مَن يتبنَّى هذه الديمقراطية -كسياسةٍ أو قانونٍ وضعيٍّ- لا يطبِّقها غالباً كما هي عند الكفار (التي يجعلونها حكم الشعب للشعب)؛ فهم يَصُلُّون ويصومون ويجعلون الإسلام دستوراً لهم يتحاكمون إليه لكنهم يطبِّقون بعض مظاهر الديمقراطية كالانتخابات وبعض السياسات لكن لا يجعلونها مساويةً لحكم الله ولا يفضلونها عليه ولا يستحلُّونها استحلالاً عقديّاً، فلا يُمكن حينها القول بتكفيرهم وإخراجهم عن الإسلام كما يقوله الخوارج والتكفيرون -وهو لازم قول أسعد الزعتري وحزبه-، بل لو حَكَمُوا بالديمقراطية وجعلوها دستورهم وهُم لا يجعلونها مساويةً لحكم الله ولا

يفضّلونها عليه ولا يستحلّونها استحلالاً عقديّاً أو فعلوا ذلك بجهلٍ أو
هوىٍّ أو شهوةٍ أو اجتهداً لم يوفّقوا فيه فإنّ فعلهم هذا - على منهج الإسلام
والسلف - ليس بكفرٍ يُخرجهم عن ملة الإسلام، بخلاف الخوارج المراق
قديماً وحديثاً يَرون ذلك كفراً أكبر مخرجاً عن الملة، وراجع لتفاصيل هذا
- يا طالب العلم - كلام العلامة ابن باز، والألباني، والعثيمين، والربيع،
والجباري - رحمهم الله -... إلخ في هذا الباب العظيم والخطير لتفرّق بين
الحق والباطل وبين منهج السلف و منهج الخوارج الضّلال الذي يريد أن
يُحييه ويجدّده هذا الزعتري ومَن وراءه - من جديد - بصورةٍ جديدةٍ
بتوجيه وإملاء البخاري.

وإنّ تصرفات البخاري وأقواله ومواقفه وتسبُّبه في الفتن والفوضى
وإراقة الدماء في اليمن وكذا سكوته وغَمَمَتَه عن خوارج الدعم السريع
في السودان تؤكّد كل تأكيد أنّه على خطّ الخوارج يسير ويؤصّل ويتآمر مع
دولة المؤامرة الخبيثة؛ كما فعل في اليمن حيث أيّد الحزب الانتقالي
الانفصالي لتكوين دولةٍ جنوبيةٍ منفصلةٍ عن اليمن وحكومته الشرعية، كما
هي أحلام ونزعات ونزغات خيالات الخوارج المراق؛ فهم لا يَرتضون
أي دولةٍ مسلمةٍ في الأرض - حتى دولة السعودية - ويكفّرون كل دول

الإسلام، وَيَسْعُونَ فِي الْمَقَابِلِ لِتَأْسِيسِ دَوْلَةٍ خَارِجِيَةٍ عَلَى حَسَبِ عَقِيدَتِهِمُ
الْفَاسِدة.. عَلَيْهِم مِّنَ اللَّهِ مَا يَسْتَحِقُونَ.

(٩) وَبِهَذَا يَعْرِفُ السَّلَفِيُّونَ وَالْمُسْلِمُونَ الْأَحْرَارُ وَكُلُّ الْغُيُورِينَ عَلَى
دِينِهِمْ وَشُعُوبِهِمْ وَدُولِهِمْ وَجِيُوشِهِمُ الْحُرَّةَ الْأَبْيَّةَ خَطُورَةَ هَذَا الْبَخَارِيِّ،
وَأَنَّهُ يَمَكُرُ بِهَذِهِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ وَأَهْلُهَا الشَّرَفَاءُ وَيَسْعَى فِي تَدْمِيرِهَا
وإِشْعَالِ الْفِتَنِ بَيْنَ أَهْلِهَا؛ لِأَنَّهُ مِّنَ الْمُرَبِّصِينَ بِهَا مِّنْ قَدِيمٍ لَّكِنَ اللَّهُ أَفْشَلَ
سَعْيِهِ وَكَشَفَ عَنْ حَقِيقَتِهِ الْفَاسِدةَ وَمَكْرِهِ الْكُبَّارَ، وَإِنَّ بُوقَ الزَّعْتَرِيِّ وَنَعْقَهُ
مَا هُوَ إِلَّا كَشْفٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْبَخَارِيِّ وَامْتِدَادٌ فَتْنَتِهِ حَتَّى إِلَى فِلَسْطِينَ
الْجَرِيحَةِ..

وَسَنَزِيدُ -بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى- الْأَمْرَ بَيَانًا لِتَأْكِيدِ تَوَرُّطِ جَمَاعَةِ فِلَسْطِينَ
الْحَزْبِيَّةِ مَعَ الْبَخَارِيِّ فِي هَذِهِ الْمُوَآمَرَةِ الْفَاشِلَةِ عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا وَعَلَى
قَضِيَّةِ حَرْبِنَا (الْكِرَامَةِ) فِي الْبِلَادِ السُّودَانِيَّةِ، وَاللَّهُ مِّنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ وَهُوَ
يَهْدِي السَّبِيلَ.

كُتِبَ

نَزَارُ بْنُ هَاشِمِ الْقَبَّاسِ

١٠ / جُمَادَى الْأُولَى / ١٤٤٨ هـ